

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مداخلة الوفد الجزائري أمام مجلس التنمية الصناعية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

البند 4: تقرير لجنة البرامج و الميزانية

الدورة الثانية و الخمسون (52)

27-25 نوفمبر 2024

السيدة الرئيسة،

في البداية يود وفد بلادي أن يثني على تقرير لجنة البرنامج والميزانية في دورته الأربعين، المنعقدة في شهر جوان 2024 برئاسة سعادة السفير Pancs، على التقرير والاستنتاجات الذي اعتمدتها اللجنة.

بخصوص هذا البند ينضم وفد بلادي الى بياني مجموعة 77 والصين و المجموعة الافريقية و المجموعة العربية ، ويود أن يركز على الملاحظات التالية بصفته الوطنية:

سيدتى الرئيسة

فيما يخص تقرير محافظ الحسابات الخارجي لسنة 2023، يحيط وفد بلادي علما بتقرير محافظ الحسابات الخارجي لعام 2023 و نقدر عاليا مجهودات المراجع الخارجي على التقرير المقدم.

و بعد استماعنا للإحاطة التي تقدم بها فريق المراجعة اليوم يظهر جليا أن التوصيات التي قدمت في التقرير مهمة للغاية للمنظمة و للدول الأعضاء للكشف عن الأداء و لرسم التطلعات المستقبلية.

وفي هذا الاطار، يؤكد وفد بلادي دعمه للتوصيات الواردة في التقرير، مشدداً على ضرورة تسريع تنفيذ التوصيات السابقة للمراجع الخارجي، لا سيما في مجال إدارة الموارد البشرية، حيث لا تزال نسبة كبيرة منها غير مكتملة منذ 2022، وندعو الأمانة إلى وضع خطة مناسبة لمعالجتها، اضافة الى أهمية مواصلة التحديث والتحول الرقمي، خاصة في مجال الأمن السيبراني، ومعالجة النقاط التي أشار إليها التقرير.

وفيما يخص إدارة المشاريع، ندعو الى ضرورة التركيز على التوصيات الواردة بخصوص ضمان الكفاءة في تنفيذ مشاريع التعاون التقني. كما نثمن التوصيات الواردة في التقرير المتعلقة بإدارة المخاطر وتعزيز سياسات الأمان لضمان المخاطر وتعزيز سياسات الأمان لضمان استجابتها للتحديات الاقتصادية والتكنولوجية عبر مواءمة عمليات التخطيط والميزانية مع المتطلبات الحالية، ويدعو وفد بلادي على أهمية الالتزام بتنفيذ توصيات المدققين بمتابعة دورية وخطط عمل فعالة، بما يعزز الحوكمة الداخلية و أداء المنظمة.

سيدتي الرئيسة

فيما يخص وضع اليونيدو المالي ، بما في ذلك أرصدة الاعتمادات غير المنفقة، يحيط وفد بلادي علما بتقرير المدير العام في هذا الشأن و يؤكد على أهمية سداد الأنصبة المالية المستحقة من قبل الدول الأعضاء في وقتها، الأمر الذي من شأنه أن يضمن استمرار ولاية اليونيدو في تحقيق أهدافها و الحفاظ على استقرارها المالي. و في هذا الشأن أود أن أشير الى أن الوفاء بالالتزامات المالية يساهم في الحفاظ على ديمومة عمل المنظمة في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة و المستدامة للجميع. و أود أن أطلعكم أن بلادي قد أوفت بجميع تسديد التزاماتها المالية من خلال مساهمتها المستحقة الى غاية السنة المالية الحالية 2024.

وبخصوص تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل ذات الصلة بلجنة الميزانية و البرامج فإننا نقدر عمل الفريق الذي أضحى منبرا مهما لمناقشة و تبادل الأفكار في العديد من القضايا الهامة التي تعنى المنظمة.

و تدعم بلادي مخرجات عمل هذا الفريق لهذه السنة، و للمسائل التي تم تناولها حول البرنامج والميزانة ونثمن الجهود المقدمة من الرئاسة المشتركة لباكستان

و اليابان و على النقاشات البناءة و المسؤولة التي كللت اجتماعاتها.

سيدتي الرئيسة

بخصوص حشد الموارد، تشجع بلادي جهود المدير العام في مواصلة تعبئة الموارد خارج الميزانية العادية و التي تشكل أمرًا جوهريًا لمواكبة أولويات تطوير المنظمة وعصرنتها.

و فيما يتعلق بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل 2022-2022 فاننا ندعو الأمانة إلى مواءمة أفضل للموارد مع هذه الخطة لضمان استدامة المشاريع و تعزيز جهود التعاون التقني لدعم التنمية الشاملة وفقًا للإمكانيات الصناعية لكل بلد.

أما عن مسألة المرونة التي تم اقتراحها من قبل المدير العام لتسهيل ادارة ميزانية المنظمة بشكل أكثر فعالية للتغلب على الحالات الاستثنائية التي لم تغطيها الأنظمة و اللوائح الحالية لليونيدو بشكل يتناسب مع الواقع الحالي للمنظمة، فانه يمكن التوافق على هذه المسألة على غرار ما هو موجود و معمول في العديد من المنظمات الدولية الأخرى على أن يتم ضبط نسبة هذه المرونة بشكل عقلاني تتوافق مع ولاية المنظمة وللأهداف والأولويات التي تحددها الدول.

شكرًا لكم على اهتمامكم.